The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 237-250
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

The Possibility of Establishing Investment Funds in Libyan Commercial Banks

Aisha Nouredeen Al-Jatlawi*
Faculty of Economics and Political Science, Misrata University, Misrata, Libya

إمكانية تأسيس صناديق استثمارية في المصارف التجارية الليبية

عائشة نورالدين الجطلاوي*
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراته، ليبيا.

*Corresponding author: ai.eljetlawi@eps.misuratau.edu.ly

Received: March 10, 2026	Accepted: April 24, 2026	Published: May 08, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This paper aims to study the feasibility of establishing investment funds in Libyan commercial banks, focusing on the challenges and factors affecting the success of this initiative. The study analyzes the legislative and regulatory environment, the availability of qualified human resources, and assesses the current state of the Libyan financial market and the level of awareness among employees and clients regarding the importance of investment funds. The paper employs a descriptive-analytical approach, using questionnaires as the primary data collection tool. The results showed that Libyan commercial banks face numerous challenges, most notably a weak legislative framework, a shortage of specialized expertise, and limited awareness of the concept of investment funds. Despite these challenges, banking sector employees demonstrated a clear desire to develop this field to enhance banking performance and support financial stability. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to improve the legislative environment, qualify and train human resources, and work to raise awareness of the importance of investment funds among both investors and bankers.

Keywords: Investment funds, commercial banks, Libya, legislative environment, human resources.

الملخص:
تهدف الورقة إلى دراسة إمكانية تأسيس صناديق استثمارية في المصارف التجارية الليبية، مع التركيز على التحديات والعوامل المؤثرة في نجاح هذه المبادرة. وقد تناولت الدراسة تحليل البيئة التشريعية والتنظيمية، ومدى توفر الكفاءات البشرية المؤهلة، إلى جانب تقييم واقع السوق المالي في ليبيا ومستوى وعي الموظفين والعملاء بأهمية صناديق الاستثمار . اعتمد الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية تواجه تحديات عديدة، من أبرزها ضعف الإطار التشريعي، نقص الكفاءات المتخصصة، ومحدودية الوعي بمفهوم صناديق الاستثمار. ورغم هذه التحديات، أبدى العاملون في القطاع المصرفي رغبة واضحة في تطوير هذا المجال بهدف تعزيز الأداء المصرفي ودعم الاستقرار المالي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة تحسين البيئة التشريعية، تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، والعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية صناديق الاستثمار لدى كل من المستثمرين والمصرفيين.

الكلمات المفتاحية: صناديق الاستثمار، المصارف التجارية الليبية، البيئة التشريعية، الكفاءات البشرية.

المقدمة:

تُعد صناديق الاستثمار أدوات مالية حديثة تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات عبر تجميع المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع استراتيجية رغم أهميتها في الأنظمة المالية المتقدمة، يواجه النظام المالي الليبي تحديات كبيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. يمكن للمصارف التجارية الليبية لعب دور مهم في إنشاء هذه الصناديق لتعزيز التنافسية والاستقرار، إلا أن هناك عوائق مثل ضعف التشريعات، قلة الوعي، ونقص الكفاءات المتخصصة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الورقة في العوامل التي تعيق إنشاء صناديق استثمار في المصارف التجارية الليبية، مع التركيز على التحديات الناتجة عن البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة. **تسعى الدراسة لتسليط الضوء على هذه المعوقات والإجابة على تساؤلات مثل:**

1. هل توجد بيئة تشريعية مناسبة؟
2. هل تتوفر موارد بشرية مؤهلة؟
3. هل يوجد سوق مال نشط؟
4. هل يتوفر وعي لدى الموظفين والعملاء؟
5. هل يساهم إنشاء الصناديق في تعزيز الأداء المصرفي؟

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية صناديق الاستثمار كأداة فعّالة لتعزيز النشاط المالي وتطوير القطاع المصرفي في ليبيا، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف المحددة، أولًا تسعى الدراسة إلى التعريف بأهمية صناديق الاستثمار ودورها في تنويع الأدوات المالية ودعم الاقتصاد الوطني، ثانيًا يتم تحليل البيئة التشريعية والتنظيمية لتقييم مدى ملاءمتها لتأسيس صناديق الاستثمار ضمن المصارف التجارية الليبية، وذلك بهدف الوقوف على التحديات القانونية والتنظيمية المحتملة. كما تشمل الأهداف تقييم القدرات البشرية المتاحة من خلال دراسة مدى توفر الكفاءات والخبرات الضرورية لإدارة هذه الصناديق بكفاءة واحترافية داخل النظام المصرفي، ويُضاف إلى ذلك تحليل واقع السوق المالي الليبي لتحديد مدى جاهزيته واستعداده لتبنّي ودعم صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى استكشاف مستوى الوعي والمعرفة لدى موظفي وعملاء المصارف بشأن هذه الصناديق، وهو ما يعكس مدى القبول المجتمع لها. وأخيرًا تهدف الدراسة إلى تقييم التأثير المحتمل لتأسيس صناديق الاستثمار على أداء المصارف التجارية واستقرار النظام المالي في ليبيا.

الأهمية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على واقع تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية، في ظل بيئة اقتصادية ومصرفية معقدة. فهي توفر مرجعية للباحثين المهتمين بتطوير الأدوات المالية الحديثة. كما تساهم عمليًا في مساعدة المصارف على تحسين إدارة الأصول وزيادة السيولة اقتصاديًا، كما تُبرز الدراسة دور صناديق الاستثمار في تنشيط الأسواق وجذب رؤوس الأموال، ومن ثم فهي تمثل أداة تحليلية مفيدة لصانعي القرار والممارسين في القطاع المالي.

المنهجية:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة إمكانية تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية، يهدف هذا المنهج إلى تحليل الوضع الراهن للمصارف من خلال التركيز على الجوانب التشريعية والتنظيمية، وتقييم مدى جاهزية الموارد البشرية، وتحليل دور سوق المال الليبي، وقياس الوعي لدى موظفي وعملاء المصارف التجارية.

مجتمع دراسة:

المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، أما عينة البحث اقتصرت على مصرف (شمال أفريقيا، الأندلس، التجارة والتنمية، التجاري الوطني، الجمهورية، الصحاري، الوحدة)، حيث شملت العينة مجموعة متنوعة من المصارف لضمان تنوع البيانات وموضعيتها. وقد تم استخدام استبيان مخصص لقياس آراء إدارات وموظفي المصارف حول إمكانية إنشاء الصناديق. فقد وزع (85) استبيانًا على العاملين في هذه المصارف، وتم استرجاع (82) استبيانًا صالحًا للتحليل.

أما طرق التحليل الإحصائي: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS، **حيث تم إجراء اختبارات:**

- **اختبار ألفا كرو نباخ:** لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل.
- **التحليل الوصفي والإحصائي:** لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة: (رامي،2010)، بعنوان: "متطلبات إنشاء صناديق الاستثمار في المصرف التجاري السوري" ورقه بحثيه من منشورات جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.** استهدفت الدراسة تسليط الضوء على مدى توفر متطلبات إنشاء صناديق الاستثمار في المؤسسات المالية المصرفية، وذلك في إطار التطورات المتسارعة التي شهدتها الأسواق المالية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الى مجموعه من النتائج أهمها عدم وجود تشريعات تحدد الطبيعة القانونية والهيكلية والإدارية لإنشاء خدمات صناديق الاستثمار في المصرف التجاري السوري وعدم توفر إدارة مختصة وخبيرة.

2. **دراسة: (صيدون، 2010)، بعنوان: "دور المصارف التجارية في إنشاء الصناديق الاستثمارية في ليبيا"، بحث تخرج بكلية الاقتصاد جامعة مصراته.** استهدفت الدراسة مدى استعداد المصارف التجارية في ليبيا لتأسيس صناديق استثمار، بعد صدور العديد من القوانين المنظمة للنشاط المالي والاستثماري في ليبيا، والتي كان اخرها صدور القانون رقم (2010/11) بشأن تنظيم سوق المال في ليبيا، وكذلك صدور لائحة خاصة بتنظيم عمل (صناديق الاستثمار) بأنواعها المختلفة، وغيرها من القوانين في تحرير النشاط المالي والمصرفي والاستثماري مما يعني أن ظروف الاقتصاد الليبي قد أصبحت ملائمة جدا لإنشاء صناديق الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلي أن المصارف التجارية في ليبيا لم تبادر إلى تأسيس أية صناديق استثمار.
3. **دراسة: (طاهر، عبد السلام، 2016)، بعنوان" إمكانية إنشاء صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية" ورقه بحثيه من منشورات المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.** هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية المصارف التجارية الليبية على القيام بتأسيس وإدارة صناديق الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى وجود رغبة كبيرة لدى العاملين والمسئولين بالمصارف التجارية الليبية لتأسيس صناديق استثمار. كما أشارت النتائج إلى أن تركز أغلب استثمارات المصارف التجارية نحو الاستثمارات الموجهة في القروض وتسهيلات الائتمانية والودائع المصرفية لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى والأوراق المالية الحكومية.

تتميز دراستنا هذه بحداثة بياناتها وتحليلها للواقع الليبي بعد 2011، ما يجعلها أكثر دقة وملاءمة. كما تعتمد على منهجية ميدانية مدعومة بتحليل إحصائي متقدم يركز على الكفاءات البشرية ومستوى الوعي. إضافة لذلك، تقدم توصيات عملية وتطبيقية موجهة للمصارف في مدينة مصراته تحديدًا.

الإطار النظري:

صناديق الاستثمار: المفاهيم والأسس النظرية:

مفهوم الاستثمار وأبعاده:

يتناول هذا الجزء المفهوم العام للاستثمار باعتباره عملية تهدف إلى زيادة ثروة المجتمع من خلال إقامة مشروعات اقتصادية متنوعة مثل المصانع والمزارع والبنى التحتية، والتي تشكّل أساسًا للنمو الاقتصادي. وتتعدد مجالات الاستثمار بين العقاري، الصناعي، الزراعي والسياحي، كما تختلف الأدوات المستخدمة بين أدوات استثمار حقيقية مثل العقارات والمشروعات، وأدوات مالية مثل الأسهم والسندات، والتي تتباين بدورها من حيث طبيعتها، ومدتها، وعوائدها، ودرجة المخاطرة المرتبطة بها. **(رمضان، 2005، 33)**

المحافظ الاستثمارية وسياسات إدارتها:

تمثل المحافظ الاستثمارية الأوعية التي تُدار فيها الأصول المالية أو الحقيقية بغرض تحقيق عائد استثماري. ويُحدَّد نوع المحفظة بناءً على طبيعة الأصول المدرجة فيها، كما تختلف السياسات المتبعة في إدارتها بين هجومية تستهدف تحقيق أرباح مرتفعة، ومحافظة تركز على الاستقرار والعوائد الثابتة، وسياسات متوازنة تجمع بين العائد والمخاطرة بشكل مدروس. **(خريوش، واخرون، 2010، 22)**

صناديق الاستثمار: المفهوم، الأنواع، والأهداف:

تُعد صناديق الاستثمار من الأدوات المالية الحديثة التي تعمل على تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات في أوعية موحدة تُدار من قبل مختصين بهدف تحقيق أرباح عبر استثمارها في محفظة متنوعة من الأدوات المالية. وتتعدد أنواع هذه الصناديق لتشمل صناديق النمو، وصناديق رأس المال المخاطر، وصناديق الدخل الثابت، وصناديق الإيراد والنمو، والصناديق الدولية، والصناديق المعفاة ضريبيًا. أما أهدافها فتتراوح بين تحقيق النمو الرأسمالي، وتوليد دخل مستقر، أو مزيج بينهما مع منح بعض الامتيازات القانونية مثل الإعفاء الضريبي **(دوابه، 2021، 351)**.

تتميز صناديق الاستثمار بقدرتها على تقليل المخاطر من خلال التنويع، والمرونة في تلبية احتياجات المستثمرين المختلفين، كما تسهم في تنشيط الأسواق المالية عبر ضخ استثمارات جديدة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على رؤوس الأموال **(هندي، 1999، 132)**. وهي مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين واستثمارها من خلال إدارة محترفة وفقا للضوابط والمقاصد الإسلامية. (دوابة، 2021، 380).

التكييف الشرعي للعلاقة بين أطراف التعاقد في صناديق الاستثمار الإسلامية:

صناديق الاستثمار لها ثلاث أطراف رئيسية تتمثل في المؤسسين والمكتتبين ومدير الاستثمار فبالنسبة لصناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال المصرف، والصندوق بهذا الشكل لا يمثل وحده قانونية وإنما هو وحدة تنظيمية ومحاسبيه مستقلة عن المصرف، وهذا جائز شرعا على أساس أنه يمثل حسابات استثمار مخصصة أو مقيدة وتكون العلاقة بين المؤسسين والمكتتبين هي شركة عنان مع تفويض المؤسسين للصندوق والمكتتبين لمجلس إدارة الشركة في إدارة شؤون الصندوق باعتباره وكيلا عنهم، مقابل أجر غالبا ما يكون محددا بمبلغ مقطوع الى جانب ربح تحفيزي على أساس نسبة من صافي أرباح الصندوق إذا زادت الأرباح عن حد معين، وهي جائزة شرعا كما جاء بالمعايير الشرعية بشأن الوكالة بالاستثمار: "يجوز أن يشترط للوكيل بالاستثمار مع الأجرة، جميع أو بعض ما زاد عن الربح المتوقع حافزا له على حسن الأداء" (دوابة، 2021، 381). (المعايير الشرعية، 1437هـ)

واقع صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية:

دور المصارف التجارية في تأسيس صناديق الاستثمار:

تلعب المصارف التجارية الليبية دورًا محوريًا في إطلاق صناديق الاستثمار عبر إدارة الأصول وجمع رأس المال من المدخرين لتمويل مشاريع استراتيجية. كما تتيح هذه الصناديق إمكانية تنويع المحافظ الاستثمارية لدى المصارف، مما يسهم في تقليل المخاطر وتحقيق عوائد مجزية (سيف النصر، 2000، 198)

تعتمد صناديق الاستثمار على سياسات محددة لإدارة استثماراتها، تبدأ بتحديد الأهداف الاستثمارية والعائد المتوقع، وتنظيم توزيع الأصول، وإدارة المخاطر، وتحديد مستويات السيولة، والالتزام بالضوابط القانونية. كل ذلك بهدف تحقيق التوازن بين النمو والعائد وضمان استدامة الصندوق المالي (داود، 2014، 34).

البيئة الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا:

تُعاني البيئة الاقتصادية الليبية من هشاشة هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على قطاع النفط، مما يُضعف جهود التنويع الاقتصادي. كما تُعد الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ونقص التشريعات الفعّالة، من بين أبرز العراقيل التي تواجه إنشاء صناديق استثمار ناجحة. ومع ذلك، فإن الفرص لا تزال قائمة لتطوير أدوات استثمارية حديثة مثل صناديق الاستثمار، التي يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والدولية (الإسكوا، 2019)

الإطار العملي:

منهجية البحث:

نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث:

- **مصرف شمال أفريقيا:** هو أحد المصارف التجارية الرائدة في ليبيا، تأسس عام 2010 ويقع مقره الرئيسي في طرابلس، رأس ماله 50 مليون حيث يقدم خدماته من خلال 61 فرعًا ووكالة منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، يعمل المصرف على تعزيز وجوده في السوق الليبي من خلال فتح فروع جديدة وتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية لعملائه عن بُعد عبر قنوات التوزيع المختلفة. (www.nab.ly) .
- **مصرف الأندلس:** هو مصرف إسلامي ليبي تأسس عام 2016، وحصل على الموافقة النهائية من مصرف ليبيا المركزي بموجب القرار رقم (99) لسنة 2019. بدأ المصرف نشاطه وافتتح أبوابه للعملاء في 7 يوليو 2020، ويقع مقره الرئيسي في طرابلس، بلغ رأس مال المصرف عند تأسيسه 250 مليون دينار ليبي. (www.andalusbank.com).
- **مصرف التجارة والتنمية:** هو أول وأكبر مصرف خاص في ليبيا، تأسس في 9 يونيو 1996، ويقع مقره الرئيسي في بنغازي، يتميز بتقديم خدمات إلكترونية حديثة لتلبية احتياجات عملائه، عند تأسيسه، كان رأس مال المصرف 9 ملايين دينار ليبي، وتمت زيادته تدريجيًا ليصل إلى 250 مليون دينار ليبي. (https://www.bcd.ly/ar)
- **مصرف التجاري الوطني:** هو أحد أعرق المصارف في ليبيا، تأسس عام 1970 كشركة مساهمة ليبية برأس مال قدره 500 مليون دينار ليبي. يقع مقره الرئيسي في مدينة البيضاء، يمتلك المصرف شبكة واسعة من الفروع، حيث بلغ عددها أكثر من 69 فرعًا في مختلف أنحاء ليبيا. (https://www.ncb.ly/ar/)
- **مصرف الجمهورية:** هو أحد أكبر المصارف التجارية في ليبيا، تأسس عام 2008 نتيجة دمج مصرفي الجمهورية والأمة، مما جعله من أكبر المصارف في البلاد وبلغ راس ماله عند تأسيسه حوالي 20 مليار دينار ليبي، يمتلك المصرف شبكة واسعة من الفروع والوكالات، حيث بلغ عددها عند التأسيس 146 فرعًا ووكالة، موزعة في مختلف أنحاء ليبيا. (www.jbank.ly)
- **مصرف الصحاري:** هو مصرف تجاري ليبي تأسس عام 1964، ويقع مقره الرئيسي في طرابلس، يُعد من أقدم المصارف في ليبيا، بلغ رأس مال المصرف 378 مليون دينار ليبي، في عام 2007، دخل المصرف في شراكة استراتيجية مع مجموعة بي إن بي باريبا المصرفية الفرنسية، حيث استحوذت المجموعة على 19% من أسهم رأس مال المصرف. (www.saharabank.ly)
- **مصرف الوحدة:** هو أحد المصارف التجارية الرئيسية في ليبيا تأسس المصرف في عام 1972، بلغ راس ماله 561 مليون دينار ليبي، يقع المقر الرئيسي للمصرف في مدينة بنغازي، يمتلك مصرف الوحدة شبكة فروع واسعة في جميع أنحاء ليبيا، يصل عددها إلى أكثر من 100 فرع تقريبًا ليبيا. (https://www.wahdabank.com.ly/)

الفرضيات:

استنادًا إلى الأهداف المحددة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار مدى صحة الافتراضات المتعلقة بإمكانية إنشاء صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية:

- H01: لا توجد بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية.
- H02: لا تتوفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية.
- H03: لا يوجد سوق مال نشط في ليبيا يعرض الأدوات المالية المختلفة باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق.
- H04: لا يتوفر وعي لدى موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها.

- H05: لا يساهم إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي.

مجتمع وعينة البحث:

نظراً لأن المستهدف في هذا البحث هم العاملين بالمصارف العاملة في مدينة مصراته، فقد قام الباحثون بتوزيع (85) استمارة استبيان على المستهدفين، وتم استرجاع عدد (82) استمارة، والجدول التالي يوضح عينة البحث:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الفاقد منها	المتحصل عليها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستمارات المفقودة%	نسبة الاستجابة %
85	3	82	0	82	%0	%100

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الاستمارات الخاضعة لدراسة (100%) من جميع الاستمارات الموزعة، والجدول التالي يوضح توزيع عينة البحث على المصارف محل الدراسة:

جدول رقم (2): يبين توزيع عينة البحث على المصارف محل الدراسة

المصرف	عدد الاستمارات المسترجعة	النسبة%
مصرف الوحدة	5	6.1
مصرف الأندلس	13	15.9
مصرف التجارة والتنمية	10	12.2
مصرف التجاري الوطني	10	12.2
مصرف الجمهورية	7	8.5
مصرف الصحاري	10	12.2
مصرف شمال أفريقيا	27	32.9
الإجمالي	82	100.0

أداة جمع البيانات والمعلومات

اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات اللازمة عن موضوع الدراسة **وقد قسم الاستبيان إلى مجموعتين وهما:**

1. المجموعة الأولى البيانات الشخصية عن أفراد الدراسة (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة المهنية).
2. المجموعة الثانية وتتضمن (21) عبارة خاصة بدراسة إمكانية تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية، وقسمت إلى خمسة محاور يتضمن المحور الأول (7) عبارات، ويدرس مدى وجود بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية، أما المحور الثاني فيتضمن (8) عبارات ويدرس مدى توفر موارد بشرية مؤهله لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية ، أما المحور الثالث فيتضمن (8) عبارات ، ويدرس مدى وجود سوق مال نشط في ليبيا باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق، ويتضمن المحور الرابع (6) عبارات ويدرس مدى توفر وعي لدي موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها، أما المحور الخامس فيتضمن (4) عبارات ويدرس مدى مساهمة إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي، وكانت هذه العبارات إجاباتها مغلقة أي أن لكل عبارة إجابتين فقط (نعم، ولا)، وتم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز إجابات مفردات الدراسة وأعطيت إجابة نعم ترميز (1) ولا ترميز (0).

الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم إدخال البيانات والمعلومات بالحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، **ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:**

1. اختبار ألفا كرو نباخ (Cronbach's alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
2. اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) للتأكد من اتباع عينة البحث للتوزيع الطبيعي.
3. النسب المئوية والتكرارات لمعرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحثون في وصف عينة البحث.
4. التمثيل البياني للبيانات باستخدام الأعمدة البيانية لعرض البيانات المتعلقة بالصفات الشخصية لأفرد العينة.
5. الوسط الحسابي ولانحراف المعياري، لمعرفة آراء المبحوثين.
6. اختبار T للعينة الواحدة حول المتوسط لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين حول أسئلة الاستبيان ومدى معنويتها، ولاختبار الفرضيات.

قياس ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات استمارة الاستبيان أن تعطي هذه القائمة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحثون من ثبات استمارة استبيان البحث من خلال معامل ألف كرونباخ.

حيث أن اختبار ألفا كرو نباخ (α) للصدق والثبات من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات استمارة الاستبيان، وللقيام بأي تحليل لبيانات استمارة الاستبيان يجب إجراء اختبار ألفا كرو نباخ (α) وهو اختبار يبين مدى مصداقية وثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة استمارة الاستبيان:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left(1 - \frac{\sum S_i^2}{S_i^2}\right)$$

واستخدم الباحثون طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجدول (3):

جدول رقم (3): يبين نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات فقرات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ	الثابت
جميع فقرات الاستبيان	33	0.591	0.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول (3) أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت منخفضة قليلا حيث كانت قيمتها (0.591)، وانخفاض معامل الثبات يمكن تفسيره بتنوع عينة الدراسة التي جمعت بين موظفين ومدراء من مصارف ذات طبيعة عمل مختلفة، هذا التنوع يعكس اختلافات كبيرة في ظروف المصارف وعملياتها، مما أدى إلى تباين في إجابات المبحوثين، ورغم ذلك، فإن هذا التنوع يوفر رؤى شاملة تعكس وجهات نظر متنوعة، لكن يستدعي الحذر عند تعميم النتائج.

اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality):

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد قام الباحثون بإجراء اختبار (Kolmogorov-Smirnov) **والذي كانت نتائجه على النحو الآتي:**

جدول رقم (4): يبين نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov)

	إحصائه الاختبار Statistic	درجات الحرية df	مستوى المعنوية P-value
جميع فقرات الاستبيان	0.105	82	0.260

نلاحظ من الجدول 4 أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة p-value كانت (0.260) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في البحث (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

عرض وتحليل البيانات والنتائج:

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات البحث:

بعد أن تم التأكد من صلاحية بيانات الاستبيان للتحليل الإحصائي، وذلك بإجراء اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة، بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي نقوم الآن بإجراء التحليل الوصفي والإحصائي على الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة واختبار البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث، **واختبار الفرضيات كما يلي:**

أولا: الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة: استخدم الباحثون التكرار والتكرار المئوي لوصف إجابات مفردات العينة على الأسئلة الخاصة ببياناتهم الشخصية ومن خلال تحليل الاستبيان كانت النتائج على النحو التالي:

1. توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (5): يبين الأعداد والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الجنس	الأعداد	النسبة%
مدير عام	3	3.7
مدير إدارة	1	1.2
مدير فرع	2	2.4
مساعد مدير	5	6.1
رئيس قسم	24	29.3
أخرى	25	30.5
المجموع	60	73.2
لا توجد إجابة	22	26.8
الإجمالي	82	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى غير المذكورة في الجدول بنسبة (30.5%) يليها الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم بنسبة (29.3 %) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (2) يبين التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب المسمى الوظيفي.

2. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (6): يبين الأعداد والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	الأعداد	النسبة%
ماجستير	8	9.8
بكالوريوس	44	53.7
دبلوم عالي	22	26.8
ثانوي	2	2.4
أخرى	1	1.2
المجموع	77	93.9
لا توجد إجابة	5	6.1
الإجمالي	82	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أغلب فراد عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بنسبة (53.7%) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (3) يبين التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

3. توزيع العينة حسب التخصص:

الجدول رقم (7): يبين الأعداد والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب التخصص

العمر	الأعداد	النسبة %
تمويل ومصارف	11	13.4
محاسبة	12	14.6
إدارة أعمال	13	15.9
اقتصاد	4	4.9
أخرى	37	45.1
المجموع	77	93.9
لا توجد إجابة	5	6.1
الإجمالي	82	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى غير مذكورة في الجدول بنسبة (45.1%) يليها الذين تخصصهم إدارة أعمال بنسبة (15.9%) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (4) يبين التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب التخصص.

4. توزع العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (8): يبين الأعداد والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	الأعداد	النسبة %
من 1 إلى 5 سنوات	42	51.2
من6 إلى 10	13	15.9
من 11 إلى 15 سنة	8	9.8
أكثر من 15	8	9.8
المجموع	71	86.6
لا توجد إجابة	11	13.4
الإجمالي	82	100.0

المصدر: من إعداد الباحة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة خبرتهم من 1 إلى 5 سنوات بنسبة (51.2%) من إجمالي عينة الدراسة والشكل البياني رقم (5) يبين التوزيع المئوي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

ثانياً: اختبار البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث):

تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع متغيرات البحث وفقا لإجابات أفراد عينة البحث على الفقرات الواردة في الاستبيان، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في البحث، واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصل إليها البحث اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات والموضح في الجدول 9:

جدول رقم (9): معيار متوسط إجابات المبحوثين

الإجابة	المتوسط الحسابي	الرأي
لا	من صفر إلى أقل من 0.5	غير موافق
نعم	من 0.5 إلى 1	موافق

حيث إنّ هذه الدراسة التحليلية تسعى للإجابة عن التساؤل التالي:

- ما هي تصورات المبحوثين من موظفي المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته حول إمكانية تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط لكل محور على حدا، والجدول 10 يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط لمحاور الدراسة **وهي كالتالي:**

1. **المحور الأول (مدى وجود بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية):**

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لمتوسط إجابات المبحوثين للمحور الأول

ر. م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	رتبة السؤال
1	تعتقد أن هناك بيئة تشريعية كافية لتنظيم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية.	0.5732	0.49766	1.331	0.187	1
2	من التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس صناديق الاستثمار من الناحية التشريعية نقص التشريعات.	0.5244	0.50248	0.440	0.661	3
3	من التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس صناديق الاستثمار من الناحية التشريعية عدم وضوح القوانين.	0.4634	0.50173	-0.660-	0.511	4
4	من التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس صناديق الاستثمار من الناحية التشريعية الإجراءات المعقدة.	0.4390	0.49932	-1.106-	0.272	5
5	توجد بالمصرف سياسة خاصة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي، ضمن سياسات المحفظة الاستثمارية للمصرف.	0.5366	0.50173	0.660	0.511	2
6	أن ظروف الاقتصاد المحلي الآن ملائمة لإنشاء صناديق الاستثمار.	0.5732	0.49766	1.331	0.187	1
7	هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في القيود القانونية والتنظيمية التي يجب الالتزام بها	0.3537	0.48105	-2.755-	0.007	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول 10 ما يلي:

1. جاءت العبارتان رقم (1) و(6) وهما على التوالي: " تعتقد أن هناك بيئة تشريعية كافية لتنظيم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية" و " إن ظروف الاقتصاد المحلي الآن ملائمة لإنشاء صناديق الاستثمار" في بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.5732) ويشير إلى موافقة معظم المبحوثين على الفقرتين.

2. جاءت العبارة رقم (5) وهي " توجد بالمصرف سياسة خاصة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي، ضمن سياسات المحفظة الاستثمارية للمصرف" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.5366) ويشير إلى موافقة معظم المبحوثين على الفقرة.
3. جاءت العبارة رقم (2) وهي " من التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس صناديق الاستثمار من الناحية التشريعية نقص التشريعات" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.5244) وكانت قيمة t المحسوبة لهذه العبارة (0.44) بمستوى معنوية (0.661) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل الفرض القائل بأن إجابات المبحوثين عن هذه الفقرة لا تختلف عن المتوسط المفترض (0.5)، وبالتالي يمكن القول بأنه "لا يعتبر نقص التشريعات من التحديات الرئيسية التي تواجه تأسيس صناديق الاستثمار من الناحية التشريعية".
4. جاءت العبارة رقم (7) وهي " هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في القيود القانونية والتنظيمية التي يجب الالتزام بها" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.3537) ويشير إلى عدم موافقة معظم المبحوثين على هذه الفقرة.
5. أن متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الأول من الاستبيان جاءت في المدى ما بين (0.5732) أي موافق و(0.3537) أي غير موافق.

2. **المحور الثاني: مدى توفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية:**

يبين الجدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط لمحور الدراسة الثاني (مدى توفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية).

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لمتوسط إجابات المبحوثين للمحور الثاني:

ر. م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	رتبة السؤال
1	أن المصرف التجاري هو المؤسسة الأقدر على إدخال خدمات صناديق الاستثمار إلى ليبيا وإنجاحها أكثر من أي مؤسسة أخرى	0.7683	0.42452	5.723	0.000	2
2	سبق وأن تم طرح فكرة إنشاء صندوق استثماري ضمن سياسات العمل بمصرفكم.	0.4634	0.50173	-0.660	0.511	8
3	يوجد بالمصرف إدارة أو قسم يختص بإدارة استثمارات المصرف.	0.4878	0.50293	-0.220	0.827	7
4	تعتقد أن لدى المصارف التجارية موظفين بإمكانهم تشغيل صناديق الاستثمار.	0.7317	0.4458	4.707	0.000	5
5	لا يعد امتلاك المصرف العناصر مؤهلة لإدارة صندوق الاستثمار عقبة أمام إنشائه، إذ من الممكن استجلابها في ظل اتفاقيات العمل وتبادل الخبرات	0.7439	0.43916	5.029	0.000	4
6	هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في التحديات في تحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات داخل الصندوق.	0.7561	0.43208	5.367	0.000	3
7	من الصعوبات التي تواجه المصرف في تحديد الأصول المناسبة للاستثمار الحاجة لأدوات تحليل متقدمة وموارد متخصصة.	0.7073	0.45779	4.101	0.000	6
8	من الصعوبات التي تواجه المصرف في تحديد الأصول المناسبة للاستثمار تحدي تحقيق توازن المخاطر والعوائد بين خيارات متعددة.	0.8415	0.36749	8.414	0.000	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

ويتضح من نتائج الجدول (11) ما يلي:

1. جاءت العبارة رقم (8) وهي " من الصعوبات التي تواجه المصرف في تحديد الأصول المناسبة للاستثمار تحدي تحقيق توازن المخاطر والعوائد بين خيارات متعددة" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.8415) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.

2. جاءت العبارة رقم (1) وهي " إن المصرف التجاري هو المؤسسة الأقدر على إدخال خدمات صناديق الاستثمار إلى ليبيا وإنجاحها أكثر من أي مؤسسة أخرى" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7683) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
3. جاءت العبارة رقم (6) وهي "هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في التحديات في تحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بالاستثمارات داخل الصندوق" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7561) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
4. جاءت العبارة رقم (2) وهي "سبق وأن تم طرح فكرة إنشاء صندوق استثماري ضمن سياسات العمل بمصرفكم" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.4634)، وكانت قيمة t المحسوبة لهذه العبارة (-0.660) بمستوى معنوية (0.511) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل الفرض القائل بأن إجابات المبحوثين عن هذه الفقرة لا تختلف عن المتوسط المفترض (0.5)، وبالتالي يمكن القول بأن "لم يسبق وأن تم طرح فكرة إنشاء صندوق استثماري ضمن سياسات العمل في معظم المصارف عينة الدراسة".
5. أن متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الثاني من الاستبيان جاءت في المدى ما بين (0.4634) غير موافق، و(0.8415) أي موافق.

3. **المحور الثالث (مدى وجود سوق مال نشط في ليبيا باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق):** يبين الجدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط للمحور الثالث.

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لمتوسط إجابات المبحوثين للمحور الثالث

ر. م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	رتبة السؤال
1	يعد سوق الأوراق المالية مجالاً مهماً لتحقيق التنوع في الاستثمارات.. فهل كان لإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي دور في زيادة استثمارات المصرف	0.6098	0.49081	2.025	0.046	3
2	هل قام مصرفكم بالتسجيل لدى هيئة سوق الأوراق المالية الليبي:	0.5244	0.50248	0.44	0.661	5
3	نشاط السوق المالي في ليبيا ضعيف.	0.6098	0.49081	2.025	0.046	4
4	تعتقد بجدوى إنشاء صناديق استثمار من قبل المصارف التجارية في ظل وجود سوق الأوراق المالية الليبي.	0.8293	0.37859	7.876	0.000	1
5	يعد الاستقرار الاقتصادي من العوامل التي تؤثر على نشاط السوق المالي	0.7073	0.45779	4.101	0.000	2
6	تعد التوجهات العالمية من العوامل التي تؤثر على نشاط السوق المالي	0.3659	0.48463	-2.507-	0.014	8
7	يعد توافر المعلومات من العوامل التي تؤثر على نشاط السوق المالي	0.4878	0.50293	-0.220	0.827	6
8	من الصعوبات التي تواجه المصرف في تحديد الأصول المناسبة للاستثمار صعوبة التنبؤ بقيمة الأصول نتيجة تقلبات السوق.	0.4024	0.49341	-1.791-	0.077	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول ما يلي:

1. جاءت العبارة رقم (4) وهي " تعتقد بجدوى إنشاء صناديق استثمار من قبل المصارف التجارية في ظل وجود سوق الأوراق المالية الليبي" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.8293) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
2. جاءت العبارة رقم (5) وهي " يعد الاستقرار الاقتصادي من العوامل التي تؤثر على نشاط السوق المالي"، بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7073) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.

3. جاءت العبارة رقم (1) وهي " يعد سوق الأوراق المالية مجالاً مهماً لتحقيق التنوع في الاستثمارات.. فهل كان لإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي دور في زيادة استثمارات المصرف" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.6098) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
4. جاءت العبارة رقم (6) وهي " تعد التوجهات العالمية من العوامل التي تؤثر على نشاط السوق المالي" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.3659)، وهو ما يشير إلى عدم موافقة معظم المبحوثين حول هذه العبارة.
5. أن متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الثالث من الاستبيان جاءت في المدى ما بين (0.3659) غير موافق، و(0.8293) أي موافق.

4. **المحور الرابع: مدى توفر وعي لدي موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها:**

يبين الجدول 13 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط لمحور الدراسة الرابع.

جدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لمتوسط إجابات المبحوثين للمحور الرابع.

ر. م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	رتبة السؤال
1	سبق لك أن سمعت عن صناديق الاستثمار.	0.9268	0.26202	14.751	0.000	1
2	تعتقد أن وجود صناديق الاستثمار بالمصارف سيخدم تطلعات قطاع الأفراد الذي يسعى لاستثمار أمواله في جو من الثقة والأمان	0.3171	0.4682	-3.538	0.001	6
3	لتحسين الوعي المجتمع ورجال الأعمال بأهمية صناديق الاستثمار لابد من القيام تنظم حملات إعلامية وورش عمل لشرح فوائد صناديق الاستثمار.	0.5244	0.50248	0.44	0.041	2
4	لتحسين الوعي المجتمع ورجال الأعمال بأهمية صناديق الاستثمار لابد من إدخال برامج تعليمية في المدارس والجامعات حول إدارة الأصول والاستثمار.	0.378	0.48788	-2.263	0.026	4
5	لتحسين الوعي المجتمع ورجال الأعمال بأهمية صناديق الاستثمار لابد من استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنجاح صناديق الاستثمار.	0.3415	0.47712	-3.009	0.003	5
6	هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في صعوبة في جذب المستثمرين وجمع الأموال اللازمة للتأسيس.	0.4146	0.49569	-1.559	0.123	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول (13) ما يلي:

1. جاءت العبارة رقم (1) وهي " سبق لك أن سمعت عن صناديق الاستثمار" بالمرتبة الأولي من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.9268) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
2. جاءت العبارتين رقم (3) وهي " لتحسين وعي المجتمع ورجال الأعمال بأهمية صناديق الاستثمار لابد من القيام بتنظيم حملات إعلامية وورش عمل لشرح فوائد صناديق الاستثمار" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.5244) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
3. جاءت العبارة رقم (6) وهي "هناك صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في صعوبة في جذب المستثمرين وجمع الأموال اللازمة لتأسيس" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.4146) وكانت قيمة t المحسوبة لهذه العبارة (-1.559) بمستوى معنوية (0.511) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه نقبل الفرض القائل بأن إجابات المبحوثين عن هذه الفقرة لا تختلف عن المتوسط المفترض (0.5)، وبالتالي يمكن القول بأن "لا توجد صعوبات وعراقيل تواجه المصرف في حال إنشاء صندوق استثماري تتمثل في صعوبة في جذب المستثمرين وجمع الأموال اللازمة للتأسيس".
4. جاءت العبارة رقم (2) وهي " تعتقد أن وجود صناديق الاستثمار بالمصارف سيخدم تطلعات قطاع الأفراد الذي يسعى لاستثمار أمواله في جو من الثقة والأمان" بالمرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.3171)، وهو ما يشير إلى عدم موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
5. أن متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الرابع من الاستبيان جاءت في المدى ما بين (0.3171) غير موافق، و(0.9268) أي موافق.

5. **المحور الخامس: مدى مساهمة إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي.**

يبين الجدول 14 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لمتغيرات استمارة الاستبيان واختبار T حول المتوسط لمحور الدراسة الخامس.

جدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (T) لمتوسط إجابات المبحوثين للمحور الخامس

ر. م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	رتبة السؤال
1	ألا ترى أن مبادرة المصرف بإنشاء صندوق استثماري سيعزز موقف المصرف التنافسي بين المصارف الأخرى.	0.7439	0.43916	5.029	0.000	2
2	يمكن لصناديق الاستثمار المتنوعة تعزيز النشاط المصرفي وزيادة الإيرادات من خلال تقديم بدائل شرعية وجاذبة.	0.7317	0.4458	4.707	0.000	3
3	قيام المصرف بإدخال خدمات صناديق الاستثمار ضمن خططه الاستثمارية سيكون له دور في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا.	0.7683	0.42452	5.723	0.000	1
4	تعتقد أن إنشاء صناديق الاستثمار سيساهم في زيادة توظيفات المصرف الاستثمارية والتغلب على مشكلة فائض السيولة.	0.7317	0.4458	4.707	0.000	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول (14) ما يلي:

1. جاءت العبارة رقم (3) وهي " قيام المصرف بإدخال خدمات صناديق الاستثمار ضمن خططه الاستثمارية سيكون له دور في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا" بالمرتبة الأولي من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7683) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
2. جاءت العبارة رقم (1) وهي " ألا ترى أن مبادرة المصرف بإنشاء صندوق استثماري سيعزز موقف المصرف التنافسي بين المصارف الأخرى" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7439) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على هذه الفقرة.
3. جاءت العبارتين رقم (2) و(4) وهما على التوالي " يمكن لصناديق الاستثمار المتنوعة تعزيز النشاط المصرفي وزيادة الإيرادات من خلال تقديم بدائل شرعية وجاذبة" و" تعتقد أن إنشاء صناديق الاستثمار سيساهم في زيادة توظيفات المصرف الاستثمارية والتغلب على مشكلة فائض السيولة" بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين بمتوسط (0.7317) وهو ما يشير إلى موافقة غالبية المبحوثين على كلا الفقرتين.
4. أن متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة المحور الخامس من الاستبيان جاءت في المدى ما بين (0.7683)، و(0.7317) أي موافق.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولىH01:** لا توجد بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الثانية H02:** لا تتوفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الثالثة H03:** لا يوجد سوق مال نشط في ليبيا باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق.
- **الفرضية الرابعة H04:** لا يتوفر وعي لدي موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها.
- **الفرضية الخامسة H05:** لا يساهم إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي.

ولاختبار صحة هذه الفرضيات تم استخدام اختبار T-test لتحليل بيانات الاستبيان ليتم قبول أو رفض الفرض بناءً على مستوى الدلالة الإحصائية (Significance Level) وغالباً ما يتم تحديده بـ(0.05) **والجدول التالي يوضح:**

الجدول رقم (15): نتائج اختبارT-test لكل فرضية من فرضيات الدراسة:

ر. م	الفرضية	المتوسط المرجح للإجابات	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	الدلالة Sig	النتيجة
1	وجود بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية	0.4948	0.16977	-0.279-	0.781	قبول
2	توفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية	0.6875	0.16227	10.463	0.000	رفض
3	وجود سوق مال نشط في ليبيا باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق	0.5415	0.15231	2.465	0.016	رفض
4	مدى توفر وعي لدي موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها	0.4837	0.14251	-1.033-	0.305	قبول
5	مدى مساهمة إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي	0.7439	0.26925	8.203	0.000	رفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول (15) ما يلي:

1. أن مستوى المعنوية المشاهد لمحور الدراسة الأول (0.781) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية الأولى القائلة بأنه: "لا توجد بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية".
2. أن مستوى المعنوية المشاهد لمحور الدراسة الثاني (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية الثانية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه: " تتوفر موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية".
3. أن مستوى المعنوية المشاهد لمحور الدراسة الثالث (0.016) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن نرفض الفرضية الصفرية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه: "يوجد سوق مال نشط في ليبيا باعتبار الصندوق يستثمر جزء من أمواله في أدوات السوق".
4. أن مستوى المعنوية المشاهد لمحور الدراسة الرابع (0.305) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن نقبل الفرضية الصفرية الرابعة القائلة بأنه: "لا يتوفر وعي لدي موظفي وعملاء المصارف الليبية بماهية صناديق الاستثمار وأهميتها".
5. أن مستوى المعنوية المشاهد لمحور الدراسة الخامس (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن نرفض الفرضية الصفرية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن: "يساهم إنشاء الصناديق الاستثمارية في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي".

الخاتمة:

النتائج:

من خلال الطرح النظري وما تم تناوله بالدراسة والتحليل في الجانب العملي، **انتهت الدراسة الي جملة من النتائج أبرزها:**

1. **البيئة التشريعية:** توصلت الباحثة إلى أن هناك غيابًا لبيئة تشريعية كافية لتنظيم تأسيس صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية. حيث أظهرت النتائج أن غالبية المشاركين لا يعتقدون بوجود تشريعات تدعم هذه العملية.
2. **الموارد البشرية:** لدى المصارف موارد بشرية مؤهلة لإدارة صناديق الاستثمار، حيث اعتبر المشاركون أن المصارف التجارية تمتلك الكفاءات اللازمة لتشغيل هذه الصناديق بنجاح.
3. **نشاط السوق المالي:** أظهرت النتائج وجود سوق مال نشط في ليبيا، مما يشير إلى إمكانية استثمار جزء من أموال صناديق الاستثمار في أدوات السوق. إلا انه، لا يزال يعاني من ضعف النشاط في بعض المجالات.
4. **الوعي بأهمية صناديق الاستثمار:** كشفت النتائج عن نقص في الوعي لدى موظفي وعملاء المصارف الليبية حول ماهية صناديق الاستثمار وأهميتها. حيث أشار المشاركون إلى الحاجة إلى تحسين الوعي من خلال الحملات الإعلامية والورش العمل.
5. **مساهمة الصناديق الاستثمارية في الأداء المصرفي:** أظهرت النتائج أن إنشاء صناديق الاستثمار يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الأداء والتطوير المصرفي. حيث اعتقد المشاركون أن هذه المبادرة قد تعزز من موقف المصرف التنافسي.
6. **فكرة إنشاء صندوق استثماري:** لم يكن هناك سابقًا طرح فكرة إنشاء صندوق استثماري ضمن سياسات العمل في معظم المصارف عينة الدراسة، مما يشير إلى الحاجة لتطوير استراتيجيات جديدة.

7. **تطلعات الأفراد:** أظهر المشاركون عدم اعتقادهم بأن وجود صناديق الاستثمار بالمصارف سيخدم تطلعات قطاع الأفراد الراغبين في استثمار أموالهم في بيئة آمنة وموثوقة.

التوصيات:

1. **تطوير البيئة التشريعية:** ينصح بضرورة العمل على تطوير بيئة تشريعية تنظم تأسيس صناديق الاستثمار، بما يتضمن وضع تشريعات واضحة تدعم هذه العملية وتساعد على جذب الاستثمارات.
2. **رفع مستوى الوعي:** يجب إطلاق حملات توعية موجهة لموظفي المصارف وعملائها حول أهمية صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل وندوات تعليمية لتعريف الجمهور بفوائدها.
3. **تحسين التدريب والتطوير:** ينبغي العمل على تحسين برامج التدريب للموظفين في المصارف لتعزيز مهاراتهم في إدارة صناديق الاستثمار، مما يضمن أن الموارد البشرية مؤهلة بشكل جيد.
4. **تشجيع الابتكار في السياسات المصرفية: يُوصى** بتشجيع المصارف على تطوير سياسات جديدة تتضمن إنشاء صناديق استثمارية كجزء من استراتيجياتها، بما يساعد في زيادة التنافسية.
5. **تعزيز العلاقة مع هيئة السوق المالية:** يُنصح بتعزيز التعاون بين المصارف وهيئة سوق الأوراق المالية لضمان وجود إطار تنظيمي قوي يدعم إنشاء صناديق الاستثمار.
6. **إجراء دراسات مستقبلية:** يُوصى بإجراء دراسات مستقبلية على مستوى كل مصرف على حدة لفهم التحديات والفرص بشكل أعمق، مما يساعد في وضع استراتيجيات مستهدفة .
7. **تقييم التأثيرات الاقتصادية:** يجب إنشاء آليات لتقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لصناديق الاستثمار على السوق المالي المحلي والمجتمع بشكل عام لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .

- باتباع هذه التوصيات، يمكن تحسين البيئة المصرفية في ليبيا وتعزيز إمكانية تأسيس صناديق الاستثمار بشكل فعال.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1. خريوش حسني علي، ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، س2010، إدارة المحافظ الاستثمارية، ط2 دار زهران للنشر والتوزيع.
2. دوابة أشرف محمد، 2021، الأسواق المالية الإسلامية، ط1.
3. رمضان زياد، س2005 مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع.
4. ال شبيب دريد كامل، س2008، الاستثمار والتحليل الاستثماري.

ثانياً: الدراسات:

1. صيدون حنان علي عبد السلام، س2010 " دور المصارف التجارية في انشاء الصناديق الاستثمارية في ليبيا" دراسة على المصارف العاملة في مدينة مصراتة بحث تخرج بكلية الاقتصاد –جامعة مصراتة.
2. الإسكوا، س2019، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.
3. سيف النصر سعيد، س2000، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة.
4. هندي منير، س1999، أدوات الاستثمار في أسواق راس المال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث).
5. داود، علي سعد محمد، س2014، العلاقة بين السياسات الإلزامية وعوائد صناديق الاستثمار في مصر. المجلة العربية للإدارة،34(1).
6. محمد، رامي محمد، س2010، "متطلبات انشاء صناديق الاستثمار في المصرف التجاري السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33 العدد 31.
7. الرخيص عبد السلام، س2016، " إمكانية إنشاء صناديق الاستثمار في المصارف التجارية الليبية" مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (مصر– كلية لتجارة – جامعة عين شمس) ع4.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. https://www.nab.ly/ar
2. www.andalusbank.com
3. https://www.bcd.ly/ar
4. https://www.ncb.ly/ar
5. www.jbank.ly
6. www.saharabank.ly
7. https://www.wahdabank.com.ly